Email:14october@14october.com

سيحافظ أبناء الوطن الوحدويون على منجز الوحدة في حدقات أعينهم

علي عبدالله صالح – رئيس الجمهورية

14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
الأربعاء 5 مايو 2010 م - العدد (14810) السنة الثانية و الأربعون

اطلع على تقرير خاص بالأوضاع الأمنية..مجلس الوزراء في اجتماعه أمس برئاسة مجور:

مناقشة التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية الألفية
تشكيل فريق عمل لمشروع وثيقة الإستراتيجية الوطنية الصحية

صنعاء / سبأ:

ناقش مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي محمد مجور التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية الألفية المقدم من وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

تضمن التقرير إيضاحات حول مجمل الجوانب المتعلقة بسير تنفيذ أهداف الألفية الثمانية التي تتمثل في القضاء على الفقر المدقع، تحقيق التعليم الأساسي للجميع، النوع الاجتماعي، تمكين المرأة، تخفيض وفيات الأطفال، تحسين صحة الأمومة، مكافحة مرض نقص المناعة المكتسب، والملاريا والأمراض المعدية الأخرى، ضمان الاستدامة البيئية، وأخيراً تطوير شراكة عالمية للتطوير.

مجلس الوزراء لدى اجتماعه أمس برئاسة د. مجور

وتناول التقرير مستوى التقدم في تحقيق تلك الأهداف على المستوى الوطني .. مؤكداً اقتراب الجمهورية اليمنية من تحقيق بعض الأهداف ولاسيما ما يتعلق بتحقيق التعليم الأساسي للجميع، وتخفيض وفيات الأطفال دون سن الخامسة وكذلك مكافحة بعض الأمراض، وذلك في ضوء المعلومات والأرقام التي تعكس حجم التقدم في هذه الأهداف..مشيراً في الوقت نفسه إلى أهمية مضاعفة الجهود وحشد الموارد لتعزيز وتيرة الأداء في الأهداف الأخرى.

ونوه بهذا الخصوص بالتقدم الذي تم إحرازه في مؤشرات النوع الاجتماعي والاستدامة البيئية.

واشتمل التقرير على حزمة من السياسات والإجراءات المطلوب القيام بها من قبل الجهات ذات العلاقة كبرنامج عمل مستقبلي للتسريع بمستوى إنجاز الأهداف الألفية بصورة متكاملة وبوجه خاص تخصيص الموارد المالية، بما في ذلك مضاعفة الجهود لتعبئة الموارد المحلية والخارجية واستنهاض وحشد طاقات جميع فئات وشرائح المجتمع في سبيل الوصول إلى تلك الأهداف بحلول عام 2015م لما من شأنه تجاوز أو الحد من التحديات التي تحول دون استكمال عملية الإنجاز للسياسات والبرامج الخاصة بتحقيق تلك الأهداف بشكل كامل والتي من أبرزها التحديات الهيكلية وضعف الاستدامة المالية والمستجدات التي تواجه التنمية وبالذات الآثار السلبية للأزمة المالية وأزمة الغذاء والتغيرات المناخية والتحديات الأمنية.

وأقر المجلس استكمال مناقشته للتقرير والإجراءات المقترحة من قبل وزارة التخطيط في جلسة استثنائية تعقد الأحد المقبل وذلك لإفساح المجال أمام الوزارات لتقديم ملاحظاتها على نحو دقيق والخروج بقرارات واضحة تعزز من مستوى تنفيذ السياسات الرامية إلى تحقيق أهداف الألفية بصورة كاملة.

واطلع مجلس الوزراء على مشروع وثيقة الإستراتيجية الوطنية الصحية وإشهارها المقدم من وزير الصحة العامة والسكان.

وتقوم الوثيقة على ثمانية محاور رئيسية هي القيادة والإشراف على المستويين المركزي والمحلي، الخدمات الصحية، القوى البشرية، التخطيط الصحي، نظام المعلومات الصحية، البنية التحتية، الدواء وتكنولوجيا الصحة فالتمويل وخيارات التأمين الصحي.

ولكل محور من هذه المحاور سياسات صحية عامة يضم تحته عدداً من الاستراتيجيات الخاصة بكل محور.

وتسعى الإستراتيجية إلى تحقيق مجموعة من النتائج منها خفض معدلات الوفيات في جميع فئات السكان، والتركيز على خفض وفيات الأمهات وحديثي الولادة والرضع والأطفال دون سن الخامسة، من خلال تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية الشاملة ذات الجودة العالية والعمل على تحقيق مرامي الألفية عدا عن خفض معدلات حدوث وانتشار الأمراض المعدية والمزمنة وكذا تعزيز وتطوير النظام الصحي الوطني ليكون قادراً على أداء المهام على نحو أمثل، إضافة إلى تحسين جودة الخدمات الوقائية والتشخيصية والعلاجية والتأهيلية في جميع المرافق الصحية إلى غير ذلك من النتائج المعززة لدوام تقديم خدمات صحية ذات جودة عالية على مستوى الجمهورية تستند إلى اللامركزية في اتخاذ القرار وتقديم هذا النوع من الخدمات للسكان.

وشكل المجلس فريق عمل برئاسة نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي وعضوية وزراء التعليم العالي والبحث العلمي والخدمة المدنية والتأمينات والصحة العامة والسكان والمالية ورئيس الهيئة العامة للاستثمار لمراجعة مشروع الوثيقة من كافة النواحي والرفع إلى المجلس بالنتائج للمناقشة واعتماد ما يلزم.

وكلف المجلس وزيري الخدمة المدنية والتأمينات والمالية وبالتنسيق مع وزير التعليم العالي والبحث العلمي مراجعة مشروع تعديل المادة 106 من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات اليمنية المقدم من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وتتعلق المادة المراد تعديلها بالنظام الخاص بموظفي الجامعات اليمنية الذي يحدد الوظائف الإدارية وشروط شغلها والمهام والصلاحيات وما يترتب على ذلك من واجبات وحقوق في ظل خصوصية الوظيفة الجامعية.

وأحال المجلس مشروع لائحة أسس معالجة قضايا ادعاءات الملكية في المحافظات ولاسيما لحج وأبين والحديدة المقدم من رئيس الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني إلى لجنة برئاسة نائب رئيس الوزراء لشئون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية وعضوية الوزارات والجهات ذات العلاقة لدراسة المشروع على أن تقدم تقريراً إلى المجلس بما ستتوصل إليه من نتائج للمناقشة واتخاذ القرار المناسب.

ويقع مشروع اللائحة في 22 مادة تشتمل على الإجراءات اللازمة لمعالجة كافة قضايا ادعاءات الملكية الشائكة في تلك المحافظات بما في ذلك تشكيل لجان الحصر والمعالجة لهذا النوع من القضايا لما من شأنه إنهاء المشاكل والإشكاليات الناجمة عنها وخدمة مقومات التنمية وتعزيز البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمار.

واطلع مجلس الوزراء على تقرير أمين عام المجلس بشأن مستوى تنفيذ خطة عمل مجلس الوزراء للفترة يناير - مارس 2010م .

كما اطلع المجلس على تقرير وزير الداخلية حول الأوضاع الأمنية على مستوى الجمهورية وما تقوم به الأجهزة الأمنية ومنتسبوها من جهود لمكافحة الجريمة والأنشطة التخريبية التي تستهدف امن الوطن والمواطن وإقلاق السكينة العامة.

وتناول التقرير إحصائية بالجرائم الجنائية والحوادث الأخرى المبلغ عنها في عموم الجمهورية خلال الفترة من 26 ابريل حتى2 مايو 2010م.. مؤكداً أن نسبة القضايا المضبوطة خلال هذه الفترة وصلت إلى 93 في المائة .

إحالة مشروع لائحة أسس معالجة قضايا ادعاءات الملكية في محافظات لحج وأبين والحديدة إلى لجنة مختصة

واصل مناقشاته لمشروع التعديلات في قانون الصحافة..مجلس الشورى:

التأكيد على أهمية أن تكون تعديلات القانون ملبية للطموحات ولأهداف حرية الصحافة في اليمن

صنعاء / سبأ:

واصل مجلس الشورى مناقشاته لمشروع التعديلات في قانون الصحافة والمطبوعات المحال إلى المجلس من الحكومة، في الجلسة التي عقدها أمس برئاسة رئيس المجلس عبد العزيز عبد الغني.

وفي جلسة أمس واصل أعضاء المجلس مناقشاتهم للموضوع في ضوء التقرير المقدم من اللجنة المختصة، حيث جرى التأكيد على أهمية أن تأتي التعديلات في القانون ملبية للطموحات ولأهداف حرية الصحافة في اليمن، وأن تعبر عن التطور في البيئة الصحفية وفق المستوى الذي بلغته بلادنا كأنموذج للديمقراطيات الناشئة.

جانب من الحضور

عبدالغني يترأس اجتماعاً لمجلس الشورى

وطالب الأعضاء بضرورة استيعاب ملاحظات أعضاء المجلس وممثلي الأطراف المعنية بالصحافة، والاستفادة من مسودة مشروع قانون الصحافة والمطبوعات الذي تقدمت به نقابة الصحافيين، بهدف الخروج بصيغة قانون يعكس التوافق بين مختلف المعنيين بالشأن الصحفي، ويعزز مناخ الحريات الصحفية، ويحترم الثوابت الوطنية.

وتناولت مناقشات الأعضاء قضايا التطوير المؤسسي للصحافة في اليمن والتي ينبغي أن تحتل أولوية التعديلات المقترحة في قانون المطبوعات، وأهمية وجود سلم للأجور، بما يجنب الصحفيين المعاناة التي يواجهونها حالياً.

وأبدى أعضاء مجلس الشورى ملاحظاتهم بشأن أهم القضايا التي تضمنها مشروع التعديلات، وخصوصاً ما يتعلق بإنشاء مجلس أعلى للصحافة، ودعوا إلى صياغة ضوابط المهنة الصحفية بحيث تتكامل مع القانون.

وتحدث أمام مجلس الشورى وكيل وزارة الإعلام لشئون الصحافة محمد شاهر، الذي أوضح جملة من القضايا في سياق رده على الملاحظات التي أبداها أعضاء مجلس الشورى، والانتقادات التي سجلها ممثلو نقابة الصحفيين ضد المشروع الذي أعدته الحكومة.

وأكد شاهر أن لا مساس بحرية وحقوق الناس..مشيراً إلى توجيهات فخامة الأخ الرئيس فيما يتعلق بمنع حبس الصحفيين، التي قال إن علينا أن نقف أمامها بإجلال وإكبار.

واعتبر وكيل وزارة الإعلام لشئون الصحافة أن الصحافة حرة ولكنها في المقابل تعبر عن اتجاهات سياسية وحزبية، ليصل إلى تأكيد أن مشروع التعديلات في القانون يأتي في سياق التشريع لبلد وليس لحزب معين، وأن النقاش في إطار هذا الموضوع ينبغي أن يجرى بروح الحوار الوطني المسؤول.

كما تحدث أمام مجلس الشورى أمين عام نقابة الصحفيين مروان دماج، والكاتب الصحفي أحمد الصوفي، ومستشار رئيس جامعة صنعاء الدكتور مطهر عقبات، ونقيب الصحفيين السابق محبوب علي ورئيسة منتدى الإعلاميات اليمنيات رحمة حجيرة.

وأعاد دماج في مداخلته طرح أولويات النقابة فيما يخص القانون الجديد للصحافة، والتي قال إن المشروع المقدم من الحكومة لم يستوعبها، مؤكداً أهمية المجلس الأعلى للصحافة من حيث كونه يهتم بتطوير ومأسسة الصحافة في اليمن.

فيما أكد الصوفي أهمية النظر إلى الصحافة كسلطة رابعة بما يعبر عن روح الديمقراطية، وطالب بصحافة تحترم الرأي العام وتهتم بمصادر المعلومات.

فيما دعا عقبات إلى أهمية الاستفادة من تجربة الفترة الماضية، عبر مراجعة حقيقية لها، والاستفادة منها في القانون الجديد للصحافة.

وشدد محبوب علي على أهمية وجود صحافة مؤسسية، وتعزيز التوجه نحو الاستثمار في مجال الصحافة، والنظر إلى قانون الصحافة والنشر باعتباره قانوناً للصحافة وليس للصحفيين.

وأكدت حجيرة أهمية التوصيات التي سيخرج بها مجلس الشورى، داعية إلى أن تكون هذه التوصيات سبباً في إخراج مشروع عادل يكفل حقوق الصحفيين.

وسيواصل مجلس الشورى مناقشاته للموضوع ذاته في الجلسة التي يعقدها اليوم الأربعاء بمشيئة الله تعالى.

وكان المجلس قد استعرض محضر جلسته السابقة وأقره.

22 مايو 2010 20
كل الجهود والطاقات .. من أجل شموخ الثورة والوطن الواحد